

Distr.: General
1 August 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثانية والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الثانية والسبعون

البند ٦٧ (ب) من جدول الأعمال المؤقت**
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها تقرير الأمين العام

موجز

في هذا التقرير المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٣١٥/٧١، يجري استعراض التقدم الذي تحقق منذ تقديم تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/65/152-S/2010/526).

ويغطي التقرير الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧ ويسلط الضوء على التطورات الرئيسية في مجال السلام والأمن وارتباطها بالتنمية المستدامة في أفريقيا. ويتناول التقرير التقدم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الأولويات الأساسية التي كان التقرير الاستعراضي قد حددها، كما يتناول الدعم الذي قدمته المنظمة لتنفيذ أولويات السلام والأمن الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

** A/72/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

150917 150917 17-13183 (A)



وتمشيا مع الولاية المنصوص عليها في القرار ٣١٥/٧١ بشأن وضع سياسات مقترحة لمعالجة التحديات المستمرة والناشئة التي تواجه أفريقيا، يناقش التقرير دور المنظمات الإقليمية وشركائها الإقليميين والدوليين في مجال صون السلام في أفريقيا، بمن فيهم الأمم المتحدة، على النحو المبين في الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، الموقع في نيسان/أبريل ٢٠١٧. ويُسلط التقرير الضوء أيضا على أهمية منع نشوب النزاعات والحاجة الماسة إلى معالجة الأسباب الجذرية لنشوبها لكي يتسنى تحقيق سلام مستدام. وترد في التقرير توصيات من بينها توصية للمجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة، بأن يستمر في تعزيز التعاون السياسي والفني والمؤسسي والمالي مع المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية في جهودها لإحلال السلام المستدام، باعتبار أن هذه المنظمات هي المستجيب الأول للنزاعات في القارة الأفريقية.

أولا - مقدمة

١ - في عام ١٩٩٨، اضطلع الأمين العام، بناء على طلب من مجلس الأمن (S/PRST/1997/46)، بإجراء تحليل شامل لأسباب النزاع والتشجيع على تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. وفي التقرير الذي أصدره الأمين العام بعد إجراء التحليل، اقترح اتخاذ تدابير محددة لمنع نشوب النزاعات وتخفيف حدتها والحد منها، وإحلال السلام وتشجيع التنمية المستدامة في القارة الأفريقية (انظر A/52/871-S/1998/318).

٢ - وفي القرار ٣٠٤/٦٣، طلبت الجمعية العامة من الأمين العام أن يقدم تقريرا يستعرض فيه حالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير عام ١٩٩٨. وبعد إجراء مشاورات واسعة النطاق تولى تنسيقها مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا وشاركت فيها منظومة الأمم المتحدة عن طريق فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية، قدم الأمين العام إلى الجمعية العامة تقريرا استعراضيا (A/65/152-S/2010/526) يبين فيه التقدم الذي تحقق والتوصيات والمقترحات التي ترمي إلى تحديد العمل المشترك مع أفريقيا.

٣ - وفي ذلك التقرير، سلط الضوء على أن منظومة الأمم المتحدة يتعين عليها أن تؤسس الشراكات المناسبة لتعزيز قدرة المنظمات الإقليمية الأفريقية باعتبار أن هذه المنظمات هي التي تضطلع بالدور الريادي في مجالات السلام والتنمية في القارة. وفي الإعلان الرسمي الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٣ بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشائه، تعهد الاتحاد بعدم إلقاء عبء النزاعات على الجيل القادم من الأفارقة، وهو يقوم الآن بتنفيذ منظومة السلم والأمن الأفريقية. وعلاوة على ذلك، فإن مفهوم الحفاظ على السلام، بما يتضمن منع نشوب النزاعات والتعافي من آثار النزاعات بعد انتهائها، الذي طُرح في تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام (A/69/968-S/2015/490)، يؤكد على العلاقة التي تربط السلام الدائم بالتنمية المستدامة وأهمية التشجيع على الحفاظ على السلام وعلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على حد سواء.

٤ - وإزاء تلك الخلفية، يقدم هذا التقرير، الذي أُعد بالتشاور مع فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية التي يرأسها مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، معلومات محدثة عن التطورات الرئيسية في مجال السلام والأمن في أفريقيا (الفرع الثاني) ويعرض الأعمال والمبادرات الرئيسية التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧ في سبيل تنفيذ توصيات التقرير الاستعراضي (الفرع الثالث). ويناقش هذا التقرير أيضا دور المنظمات الإقليمية ودون

الإقليمية في الحفاظ على السلام في أفريقيا (الفرع الرابع)، إلى جانب التوصيات الرامية إلى تعزيز دور هذه المنظمات وشراكتها مع المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة (الفرع الخامس).

ثانياً - استعراض لأحداث العام

٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت أفريقيا في إحراز تقدم كبير في اتجاه التنمية والرخاء والسلام. وتمشيا مع الهدف الرابع الذي تتطلع خطة عام ٢٠٦٣ إلى تحقيقه الذي يتمثل في أن تصبح أفريقيا قارة مسالمة وآمنة، اتخذ الاتحاد الأفريقي قراراً تاريخياً في تموز/يوليه ٢٠١٦ فرض فيه ضريبة جديدة قدرها ٠,٢ في المائة على السلع المستوردة إلى أفريقيا التي تنطبق عليها شروط معينة. وتهدف هذه الضريبة إلى منح صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي مبلغاً يُقدر بـ ٤٠٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠٢٠ لتحقيق أهداف من بينها توفير مصدر يمكن التعويل عليه والتنبؤ به لتمويل أنشطة السلام والأمن وكفالة وجود مصدر منصف ويمكن التنبؤ به لتمويل الاتحاد الأفريقي، على النحو الذي يسهم في إرساء دعائم الاستقلال المالي لمنظومة السلم والأمن الأفريقية. وقد رحب مجلس الأمن بهذا القرار في قراره ٢٣٢٠ (٢٠١٦). وشرع الاتحاد الأفريقي أيضاً في تنفيذ عملية إصلاح مؤسسي، بقيادة بول كاغامي، رئيس رواندا، من أجل تحويل المنظمة إلى هيئة قارية تعتمد على نفسها بحلول عام ٢٠١٨.

٦ - وقد كرست الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي عام ٢٠١٧ للاستفادة من العائد الديمغرافي عن طريق الاستثمار في الشباب. وتمشيا مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن الذي شدد فيه المجلس على أهمية وضع سياسات بشأن إشراك الشباب ومشاركتهم في العمليات السياسية وعمليات السلام، أعد الاتحاد الأفريقي خريطة طريق سلط فيها الضوء على ضرورة الاستثمار في تنفيذ عمليات سياسية شاملة وتمثيلية وتشاركية، في إطار ركيزة الحقوق والحكم وتمكين الشباب. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أقر الاتحاد الأفريقي أيضاً "خريطة الطريق الرئيسية للخطوات العملية الهادفة إلى إسكات صوت البنادق في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠"، التي توفر للبلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية والشركاء الآخرين إرشادات عملية في جهودها الرامية إلى تعزيز السلام والأمن في القارة.

٧ - وفيما يتعلق بالحوكمة، استمرت الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في اتخاذ خطوات نحو إعادة تنشيطها. ففي آب/أغسطس ٢٠١٦، اعتمد المنتدى الأفريقي لاستعراض الأقران بعض المقررات والتوصيات المختلفة التي ترمي إلى تقوية القدرات البشرية والمالية والمؤسسية للآلية. وعلاوة على ذلك، قام قادة الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ بتوسيع نطاق ولاية الآلية لتعزيز الدور الذي تضطلع به في رصد وتقييم خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ كليهما.

٨ - وعموماً، فقد حققت البلدان الأفريقية مزيداً من النمو الاقتصادي، وعملت في الوقت نفسه على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات ومنع نشوبها وإدارتها، وهي بذلك تكافح التطرف العنيف والإرهاب. وترد الإنجازات الاقتصادية الرئيسية في تقرير الأمين العام عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/72/223).

٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهدت أفريقيا سبع انتخابات رئاسية انتهت بإعادة انتخاب رئيس الدولة في كابو فيردي والغابون وزامبيا ونقل السلطة إلى رئيس آخر في غامبيا وغانا وسان تومي

وبرينسيبي والصومال. ولئن كان معظم هذه الانتخابات الرئاسية قد أجريت بطريقة شاملة للجميع وشفافة وسلمية، فإن نتائج القليل من الانتخابات الأخرى سببت مشاكل وأثرت سلباً على الاستقرار السياسي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

١٠ - ففي غامبيا، رفض الرئيس المنتهية ولايته الاعتراف بنتائج الانتخابات الرئاسية التي جرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، مما أدى إلى زيادة التوترات السياسية في البلد. وفي الأسابيع اللاحقة، أجرى كل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، مفاوضات مكثفة أدت إلى قبول الرئيس أن يغادر البلد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ وتفادي التدخل العسكري من قبل الجماعة. وتواصل الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين للمساعدة في حل الأزمة في غامبيا سلمياً.

١١ - وفي الغابون، ظلت حدة التوتر مرتفعة بين الحكومة والمعارضة في أعقاب إجراء الانتخابات الرئاسية المتنازع عليها في آب/أغسطس ٢٠١٦. وبدأ حوار وطني تقوده الحكومة وسط هذه الأزمة التي طال أمدتها. وأدت المخاوف التي أثارها المعارضون بشأن نتيجة الحوار إلى زيادة تعقيد جهود المصالحة وتصاعد مخاطر اندلاع المزيد من العنف. وظل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا يشارك بنشاط في جميع مراحل الأزمة الانتخابية.

١٢ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أسفرت الحالة السياسية والأمنية عن نتائج متباينة. فقد سعت الحكومة إلى دفع عجلة الإصلاحات، وإعادة إنشاء المؤسسات الرئيسية والمضي قدماً في عملية الحوار مع جميع الجماعات المسلحة. واستمر المجتمع الدولي في تزويد الحكومة بدعمه البالغ الأهمية، بما في ذلك دعمه للمبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة التي يقودها الاتحاد الأفريقي ويدعمها كل من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والكونغو وتشاد وأنغولا. كما أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى عملت بقوة لردع العنف وحماية المدنيين ودعم المؤسسات الديمقراطية وتشجيع الحوار السياسي. وستواصل البعثة، عن طريق الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس البعثة، دعم السلطات الوطنية في تعزيز السلام والأمن، بينما سيدعو المكتب إلى التعاون البناء من أجل إنهاء الأزمة على الصعيد دون الإقليمي.

١٣ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ارتفعت حدة التوترات السياسية مع انتهاء الولاية الثانية للرئيس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وطُرح حل مؤقت عبر الاتفاق السياسي الذي أبرم برعاية المؤتمر الأسقفي لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. بيد أن تنفيذ الاتفاق واجه نكسات عديدة نتيجة لعدم الوفاء بالالتزامات بالقدر الكافي ووجود نقاط ضعف في تنظيم بعض الجهات السياسية المعارضة. وعلى سبيل المثال، فقد نددت أجزاء من المعارضة بالظروف التي تم فيها توقيع الترتيب الخاص بتنفيذ الاتفاق وتعيين رئيس الوزراء الجديد وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الجديدة، مما زاد من الضبابية السياسية. وفي الوقت نفسه، استمر نشر العنف عن أيدي الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والمليشيات الموجودة في أقاليم ولاية كاساي. ويجري حالياً التحقيق في مقتل الخبيرين التابعين للأمم المتحدة اللذين كانا يجريان تحقيقاً بناءً على تكليف من مجلس الأمن، بينما أنشأ مجلس حقوق الإنسان لجنة تحقيق للنظر في ادعاءات العنف الأوسع نطاقاً. والممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في

جمهورية الكونغو الديمقراطية والمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى ظلوا منخرطين تماما في دعم الجهود الرامية إلى تشجيع السلام والأمن والتنمية.

١٤ - وأنجزت الصومال العملية الانتقالية نحو تشكيل برلمان اتحادي ذي مجلسين تمثل النساء حوالي ٢٥ في المائة من أعضائه. ويشكل البرلمانون الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ عاما ١٨ في المائة من أعضاء هذا البرلمان، بينما يمثل الأعضاء الجدد نصف العدد الإجمالي لأعضائه. وانتخب هذا البرلمان رئيسا اتحاديا جديدا للبلد في شباط/فبراير ٢٠١٧. وأدى انتقال السلطة بسلاسة وتشكيل الحكومة الجديدة بسرعة إلى إعطاء دفعة للأولويات المتعلقة ببناء السلام. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، زار الأمين العام مقديشو وبيدواه في أول زيارة ميدانية رسمية له. وأعرب عن تضامنه مع أبناء الشعب الصومالي وأشاد بجهودهم الرامية إلى تنظيم الانتخابات الرئاسية بنجاح، بالرغم من أزمة المجاعة التي نجمت عن الجفاف والتي استجابت لها الحكومة بمساعدة وكالات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

١٥ - وعلى الصعيد الأمني، استمرت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في محاربة حركة الشباب. ومع حلول الذكرى السنوية العاشرة لنشر البعثة في عام ٢٠١٧، أصبح بناء المؤسسات الأمنية الصومالية أولوية ملحة. وفي الأشهر القليلة الماضية، ظهر توافق في الآراء على انتقال المهام من البعثة إلى قوات الأمن الصومالية بناء على شروط محددة تسمح بتأسيس قطاع أمني قوي.

١٦ - ولم يُجرز سوى تقدم ضئيل نحو تنفيذ اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أعلن رئيس جنوب السودان عن إطلاق مبادرة للحوار الوطني كأولوية قصوى لعام ٢٠١٧. وفي ضوء الهجمات العسكرية المستمرة التي تعرضت لها معاقل المعارضة على مدار العام، قوبل هذا الإعلان بتشكك كبير من جانب أحزاب المعارضة والمجتمع المدني والمنظمات الدينية وما زال يفتقر إلى المصداقية حتى بعد تنصيب لجنة توجيهية موسعة في أيار/مايو ٢٠١٧.

١٧ - واستمرت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في بذل جهودها من أجل تعزيز حماية المدنيين بينما كانت القوات الحكومية تعرقل عملياتها بدرجة كبيرة. وعلى الرغم من أن إنهاء حالة التأهب لخطر المجاعة في بعض المناطق، فلا يزال هناك ٧,٨ ملايين شخص في جنوب السودان يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. وأدى شن الهجمات العسكرية وتصاعد حدة انعدام الأمن الغذائي إلى تشريد أكثر من ٣,٨ مليون شخص، مما جعل أزمة اللاجئين هناك تتصاعد بسرعة لا مثيل لها في العالم كله. واستمرت الأمم المتحدة في دعم الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لجنوب السودان وممثلي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، من أجل تشجيع الحوار الوطني وتنفيذ اتفاق السلام.

١٨ - ولم يتحقق سوى تقدم ضئيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تنفيذ الجهود الرامية إلى تحسين ومعالجة المسائل التي لا تزال معلقة بين السودان وجنوب السودان بعد انفصالهما. فلم يحدث أي تقدم، وخاصة في تنفيذ الاتفاقات التسع التي وقعت عليها الحكومتان في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وعلى الرغم من أن فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ استمر في التواصل مع الجانبين، بدعم من الأمم المتحدة، لم يُجرز تقدم كبير بشأن الترتيبات المؤقتة في منطقة أبيي أو الوضع النهائي فيها.

١٩ - وشهدت دارفور انخفاضاً كبيراً في القتال بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة التي لم توقع على اتفاق السلام. غير أن النزاعات القبلية العنيفة والجرائم الواسعة الانتشار التي ترتكبها الميليشيات المسلحة ما زالت تولد انعدام الأمن وتؤخر حل أزمة التشرد الواسعة النطاق. فلم ينفذ اتفاق السلام حتى

الآن بشكل كامل، وتوقفت المفاوضات مع الدول غير الموقعة. ويجري حالياً إعادة تشكيل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور من أجل تقليص نطاق عملها والتركيز على حماية المدنيين وجهود تحقيق الاستقرار.

٢٠ - وفي غينيا - بيساو، قام مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام وغيره من الشركاء الدوليين بدعم جهود الوساطة التي تقودها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي لعبت دور الوسيط في وضع خريطة الطريق السداسية النقاط، التي تم الاتفاق عليها في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ وفي إبرام اتفاق كوناكري المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وأوجدت الجماعة وسيلة للخروج من الأزمة، ولكن الجهات الفاعلة الوطنية لم تتخذ حتى الآن خطوات ملموسة في اتجاه تعيين رئيس وزراء توافقي وتشكيل حكومة شاملة للجميع. وفي القمة التي عُقدت في حزيران/يونيه ٢٠١٧ في مونروفيا، قرر رؤساء دول وحكومات الجماعة منح أطراف النزاع مهلة ثلاثة أشهر أخرى لكسر الجمود السياسي، وتمديد ولاية البعثة الأمنية التابعة للجماعة في غينيا - بيساو حتى نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

٢١ - وفي بوروندي، أي بعد عامين من بدء الأزمة، تزايدت حدة الجمود وأصبح الفضاء السياسي أكثر ضيقاً. ولئن كانت الحالة الأمنية قد شهدت بعض التحسّن، فإن التقارير تفيد بأن أعمال القتل والاختفاء والاعتقال التعسفي والاختطاف القسري والأنشطة شبه العسكرية التي تقوم بها الجناح الشبابي للحزب الحاكم المعروف باسم إمبونيراكور لا تزال مستمرة تحت قيادة الحكومة الحالية وقوات الأمن التابعة لها. ونتيجة لذلك، فقد تدهورت بشدة حالة التنمية الاقتصادية والحالة الإنسانية وتدفقت إلى بلدان المنطقة موجات مستمرة من اللاجئين الفارين من بلدهم. وفي هذا السياق، سوف يُنشر هناك عنصر شرطة تابع للأمم المتحدة بتكليف من مجلس الأمن. وفي الوقت نفسه، يستمر بذل الجهود الإقليمية برعاية جماعة شرق أفريقيا من أجل التشجيع على إجراء حوار سياسي شامل للجميع.

٢٢ - ولا يزال الإرهاب والتطرف العنيف يشكلان تهديداً رئيسياً للسلام والأمن في أفريقيا. وما زالت الهجمات الإرهابية تستهدف السكان المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، وقوات الأمن في بلدان حوض بحيرة تشاد (الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا) وبوركينا فاسو ومالي. وفي المناطق الأكثر تضرراً، ولا سيما في شمال شرق نيجيريا، أصبح أكثر من ٢,٥ مليون شخص من المشردين داخلياً أو اللاجئين أو العائدين.

٢٣ - واضطلعت القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، التي أنشأتها الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد وبنين، بجهود جبارة في طرد جماعة بوكو حرام من معاقلها السابقة. وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات في فرقة العمل بالتوقيع على اتفاق جديد لتنفيذ الدعم ومذكرة تفاهم، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي. وأذن مجلس الأمن في قراره ٢٣٥٩ (٢٠١٧) بمبادرة إقليمية مماثلة تنطوي على قيام بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر بنشر قوة مشتركة لدول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بهدف التصدي للتطرف العنيف والجريمة المنظمة عبر الوطنية في منطقة الساحل. ولا يزال يجري الإبلاغ عن شواغل خطيرة متعلقة بحقوق الإنسان في سياق مكافحة بوكو حرام، بما في ذلك عمليات الإعدام والاحتجاز التعسفي؛ وسيكون لزاماً على الدول الأعضاء المعنية أن تسارع بمعالجة هذه الشواغل.

٢٤ - وفي ليبيا، لا تزال الحالة متوترة ولم تنفذ العملية الانتقالية حتى بالشكل الكامل، حيث لا تزال المؤسسات الموازية موجودة. وأدى فقدان المؤسسات الحاكمة المركزية للسيطرة إلى قيام العديد من

الجماعات المتطرفة غير التابعة للدولة بممارسة السيطرة الفعلية على بعض المناطق، وترتب على ذلك زيادة أنشطة الاتجار غير المشروع. وتواصل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تنفيذ ولايتها المرتبطة بتنفيذ الاتفاق السياسي الليبي.

٢٥ - وفي مالي، حدثت بعض التطورات الإيجابية في اتجاه تنفيذ اتفاق السلام، بما في ذلك إنشاء سلطات مؤقتة في كل منطقة من المناطق الشمالية الخمس، وعقد مؤتمر للانسجام الوطني، وبدء عملية استعراض للدستور. غير أنه لم يتم حتى الآن تنفيذ الإصلاحات المؤسسية والسياسية الرئيسية المحددة في اتفاق السلام. وأدى التأخير المتكرر في تنفيذها إلى إعاقه إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية وترسيخ سلطة الدولة في شمال البلد ووسطه. وفي إزاء هذه الخلفية، لا يزال الانفلات الأمني متفشياً في وسط مالي وجنوبها، وكذلك على حدودها.

تحسين التركيز على العلاقة بين السلام والتنمية

٢٦ - في الحوار الرفيع المستوى الذي عقده رئيس الجمعية العامة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ تحت عنوان "بناء السلام المستدام للجميع: أوجه التآزر بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والحفاظ على السلام"، نوقشت روابط التعاضد بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والحفاظ على السلام. وتؤكد خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ كلاهما على أهمية العلاقة بين السلام والتنمية وتشجعان على اتباع نهج شامل للنهوض بالتنمية المستدامة وتحقيق السلام الدائم.

٢٧ - وفي ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧، عقد الأمين العام المؤتمر السنوي الأول المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مقر الأمم المتحدة مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. وخلال المؤتمر، اتفق على ضرورة تعزيز أوجه التآزر والتكامل بين خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، وعلى أن كلا البرنامجين يتبع نهجاً كلياً ومتكاملاً إزاء العلاقة الهامة بين السلام والتنمية وإزاء الحوكمة الرشيدة.

٢٨ - ومن أجل التأكيد على العلاقة بين أهمية السلام والتنمية على الصعيد الحكومي الدولي، قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة وأمانة مكتب دعم بناء السلام بتنظيم اجتماع مشترك في حزيران/يونيه ٢٠١٧ بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام بشأن الحالة في منطقة الساحل. وشدد المشاركون في الاجتماع على ضرورة تجنب التركيز على المجال الأمني على حساب المجالات الأخرى ومعالجة الأسباب الجذرية التي تتصل بالمجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

ثالثاً - تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الاستعراضي

٢٩ - يسلط هذا الفرع الضوء على المبادرات والإجراءات التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة مؤخراً من أجل تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الاستعراضي الشامل (A/65/152-S/2010/526).

ألف - التعاون المؤسسي

٣٠ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٥٤/٧١ المتعلق بإطار تجديد الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٧. وتوفر الشراكة منبراً عاماً للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من خلال آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا التي

ستمكن منظومة الأمم المتحدة من الاضطلاع ببرامج شاملة تدعم بها الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ بصورة فعالة ومترابطة ومنسقة.

٣١ - وفي المؤتمر السنوي الأول المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وقّع الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن. ويهدف هذا الإطار إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من خلال إقامة شراكة أكثر استراتيجية ومنهجية وقابلية للتنبؤ بين المنظمين استناداً إلى المزايا النسبية التي تتمتع بها كل منظمة منهما وإلى العلاقة التكاملية بينهما في مجالي السلام والأمن، كما يهدف إلى زيادة التنسيق والتآزر على المستوى العملي بين المنظمين في التصدي للتحديات الأمنية في أفريقيا طوال دورة النزاع.

٣٢ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، اشترك مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة شؤون الإعلام في تنظيم أسبوع أفريقيا لعام ٢٠١٦ تحت عنوان "تعزيز الشراكات من أجل تحقيق التنمية المستدامة الشاملة للجميع والحوكمة الرشيدة والسلام والاستقرار". ونظمت أحداث رفيعة المستوى على مدار هذا الأسبوع بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وأعضاء فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية. وقد وفر هذا الأسبوع منصة عالمية فعالة وشاملة لتشجيع التنمية المستدامة في أفريقيا عن طريق توطيد الشراكات.

باء - منع نشوب النزاعات، وحفظ السلام، وإدارة النزاعات

٣٣ - واصلت كيانات منظومة الأمم المتحدة تقديم الدعم في معالجة النزاعات في أفريقيا، حسب الولاية المنوطة بكل كيان منها. ومن أجل إعادة إقامة الحوار بين القبائل المحلية حول استخدام الأراضي، أنشأت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة خدمة للصحة الحيوانية تتمحور حول المجتمع المحلي في منطقة أبيي الإدارية المتنازع عليها بين السودان وجنوب السودان. وقد ركز هذا المشروع، الهادف إلى توفير سبل العيش، على تعزيز الاستقرار الاجتماعي بين قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية. ويجري حالياً توسيع نطاق هذا المشروع ليصل إلى المناطق الحدودية الأخرى في جنوب السودان والبلدان المجاورة لها.

٣٤ - وأنشئ برنامج مشترك جديد متعلق بالمساواة الجنسانية والموارد الطبيعية وبناء السلام، واشترك في إنشائه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب دعم بناء السلام، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وبدأ المشروع التجريبي الأولي في شمال كردفان. وجمعت الأداة التحفيزية العالمية في مجال المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني مبلغ ٦,٧ مليون دولار في السنة الأولى، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفي بوروندي، لا تزال النساء الوسيطيات، اللواتي تدعمهن الأداة، يشكلن قوة جبارة في حل النزاعات، حيث يشارك ما يزيد عن ٦٠٠ ٠٠٠ شخص في الحوارات التي تقام على الصعيد المحلي.

٣٥ - وفيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات المتصلة بإدارة الموارد، أُطلقت مبادرة مشتركة بين الحكومات الأفريقية بشأن الاستدامة والاستقرار والأمن، في الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقودة في مراكش، المغرب، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وتوسعي المبادرة إلى تحقيق أهداف منها منع التهديدات الناشئة عن نضوب الموارد الطبيعية وسوء الإدارة.

وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في أفريقيا هي التي تؤدي دور الأمانة لفرقة العمل المعنية بالمبادرة.

٣٦ - وفيما يتعلق بالجوانب الوقائية المتصلة بحماية الأطفال من العنف، أعدت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح خطة عمل لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم ومنع تعرض الأطفال للعنف الجنسي، ووقّعت عليها مع تنسيقية الحركات الأروادية في مالي، وأعدت خطة عمل لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في السودان، ووقّعت عليها مع الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال.

جيم - بناء السلام والتعافي من أثر النزاعات بعد انتهائها

٣٧ - قدمت منظومة الأمم المتحدة دعماً مركزاً في مجال السياسات والمشاريع لمساعدة البلدان الأفريقية على التعافي من أثر النزاعات بعد انتهائها. ففي مالي، دعمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة مشروع "التعليم من أجل السلام" الذي يخدم ٣٥٥ من أطفال المدارس في تمبكتو. وتلقى ما مجموعه ٤٩٥ من الأطفال الآخرين التدريب على القيام بدور "سفراء العودة إلى المدارس" لتوعية مجتمعهم المحلي من خلال التواصل والتناقش مع غيرهم وجها لوجه حول السلام والتماسك الاجتماعي. ومن خلال الحوارات المجتمعية والبرامج الإذاعية الرامية إلى تزويد الشباب بالأدوات الصحيحة لتشجيع السلام والتفاهم، ساهم هؤلاء الأطفال في نشر معارفهم وإقناع ٣٢٥ ٠٠٠ من الآباء والأمهات بأهمية السلام والتماسك والاستقرار. وسلطت منظمة العمل الدولية الضوء على أهمية العمل اللائق كأداة لبناء السلام والقدرة على الصمود في أفريقيا من خلال الدورة التدريبية المتعلقة بالإحصاءات وتحليلات سوق العمل، التي نظمت في الفترة من ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ في كوت ديفوار.

٣٨ - وقام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بتسليط الضوء في تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٧ على أن السياحة لديها القدرة على الحد من مخاطر نشوب النزاعات وتعزيز السلام من خلال خلق فرص العمل وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقام المركز المشترك بين جامعة الأمم المتحدة وجامعة ماستريخت للبحث والتدريب الاقتصاديين والاجتماعيين بشأن الابتكار والتكنولوجيا بتقييم برنامج المساعدة النقدية غير المشروطة الذي يجري تنفيذه في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وتأكد من التأثير الإيجابي للبرنامج على الاستثمارات الأسرية في الثروة الحيوانية وزيادة الالتحاق بالمدارس وتحسين القدرة على الصمود.

دال - النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة

٣٩ - بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا والقدرة على الصمود من أجل التصدي للأسباب الجذرية للنزاعات، فقد وصلت منظومة الأمم المتحدة تقديم طائفة واسعة من ضروب الدعم. وشارك كل من مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا والأونكتاد في تنظيم اجتماع رفيع المستوى بشأن السياحة والتنمية المستدامة في أفريقيا، وذلك بالتعاون مع المنظمة العالمية للسياحة في تموز/يوليه ٢٠١٦. وأتاح الاجتماع مندراً فريداً للجهات صاحبة المصلحة في قطاع السياحة لمناقشة مساهماتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا. ووفر مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية منتديات عالمية لتبادل المعارف بشأن تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠٢٠-٢٠١١ (برنامج عمل إسطنبول) في أفريقيا، وذلك بالترتيب لعقد

اجتماعات بشأن الطاقة المستدامة في دار السلام، بجمهورية تنزانيا المتحدة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وبشأن التوصيل العريض الحزمة، في داكار، في شباط/فبراير ٢٠١٧.

٤٠ - وقدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة خدمات استشارية إلى غينيا من أجل تطوير الحوكمة الإلكترونية في استراتيجيات التنمية المستدامة في البلد، وتعزيز الموارد المؤسسية والبشرية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي جنوب السودان، نفذت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، بالتعاون مع كندا، مشروعاً بقيمة ١١ مليون دولار لدعم المجتمعات المحلية التي تعيش على صيد الأسماك والصناعات المتصلة به، الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي، وخلق فرص للعمل، والحفاظ على قطاع مصائد الأسماك. ويتعاون الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في إطار المبادرة المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي في أفريقيا لدعم تنفيذ التدخلات التغذوية الفعالة المتعددة القطاعات التي تضطلع بها الحكومات.

هاء - حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية

٤١ - على أثر القرارات التي اتخذت في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، وضع فريق الأمم المتحدة القطري في نيجيريا، بقيادة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، رؤية مشتركة و”مساراً حاسماً“ نحو إنشاء منبر منسق لتقديم المساعدة الإنسانية والتنمية في المنطقة الشمالية الشرقية في البلد، متجاوزاً الفجوة بين العمل الإنساني والعمل التنموي، تمثياً مع طريقة العمل الجديدة.

٤٢ - وتقدم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الدعم التقني والمالي والدعم بالموارد البشرية، في جملة أمور، منها وضع خطة العمل العشرية للعقد الأفريقي لحقوق الإنسان (٢٠١٦-٢٠٢٦) التي ستُرفع لاعتمادها في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وتشكل خطة العمل تلك خطة عملية المنحى على صعيد القارة للنهوض بمجدول أعمال حقوق الإنسان. ويتواصل أيضاً الدعم المتبادل والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يتصل بتنفيذ سياسة الأمم المتحدة المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، في العمل المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

واو - الحكم الرشيد وسيادة القانون وإقامة العدل

٤٣ - على هامش مؤتمر طوكيو الدولي السادس المعني بمؤتمر قمة التنمية في أفريقيا، عقد مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، بالاشتراك مع حكومة كينيا، والاتحاد الأفريقي، وأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، اجتماعاً رفيع المستوى بشأن الدعم الذي يقدمه مؤتمر طوكيو الدولي من أجل الحكم الرشيد في أفريقيا. ودعا الاجتماع عملية المؤتمر إلى تقديم الدعم التكنولوجي والمالي إلى الآلية، وإلى تفعيل المؤشر الأفريقي المقترح للأمن البشري، على النحو المبين في خطة عام ٢٠٦٣.

٤٤ - وقدمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، الدعم إلى سلطات الدولة في مالي لاستعادة سيادة القانون وتحسين فرص وصول المرأة إلى العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب. كما قدما الدعم للجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في مالي بشأن مسألتَي المساواة بين الجنسين والعدالة الانتقالية. وتعمل المنظمة البحرية الدولية حالياً مع حكومة

الصومال الاتحادية والسلطات الإقليمية الصومالية على إعادة إنشاء إدارة بحرية، تشمل تحديث القانون البحري للبلد وما يتصل به من أطر قانونية وتنظيمية.

زاي - تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في ظل السلام والأمن

٤٥ - واصلت منظمة الأغذية والزراعة العمل على المسائل المتصلة بالأمن الغذائي والزراعة، التي تشمل المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، والحماية من العنف الجنساني. وعلى سبيل المثال، فإن نوادي ديميترا التابعة للفاو، والتي تمثل نهجا متميزا مراعيًا للاعتبارات الجنسانية من أجل تنمية تشاركية قائمة على المجتمعات المحلية، تنتشر في جميع أنحاء المئات من المجتمعات الريفية في البلدان الأفريقية.

٤٦ - وما برحت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقدم الدعم للمقرر الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بحقوق المرأة في أفريقيا، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، فضلا عن العديد من المبادرات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، وذلك بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، في مجالات من قبيل المسائل الجنسانية، ومكافحة التطرف العنيف، وزواج الأطفال، والزواج المبكر، والزواج بالإكراه. ويقوم المكتب حاليا أيضا بتعزيز وضع كتيبات موحدة عن حقوق الإنسان، ورصد حقوق الإنسان والمنظورات الجنسانية وإدراجها في دليل الاتحاد الأفريقي لمراقبة الانتخابات.

حاء - إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٤٧ - قدم مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع البنك الدولي، الدعم للاتحاد الأفريقي في وضع مقترحات لبرنامج يوفر التوجيه الاستراتيجي أثناء انتقاله إلى المرحلة الثانية من برنامجه المتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (٢٠١٧-٢٠١٩). وتتضمن هذه المقترحات تقديم الدعم التشغيلي لتدخلات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتوطيد التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والبنك الدولي، بشأن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتحديد المجالات الاستراتيجية ذات الأولوية.

٤٨ - وقدمت اليونيسيف الدعم في تسريح ما مجموعه ٧ ٥٩٠ طفلا من الأطفال مرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة من خلال برامج رسمية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، في عام ٢٠١٦. وسُرح نحو من ١٢ ٦٠٠ طفل آخر مرتبطين، أو مشتبه في ارتباطهم، بالقوات والجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان حوض بحيرة تشاد ومالي.

طاء - مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية

٤٩ - إن مكتب شؤون نزع السلاح يسهم حاليا في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، من خلال مشروع لبناء القدرات مدته ثلاث سنوات، لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبناء عليه، فإن المكتب، في إطار فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، يقوم بتوفير التدريب بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة لبلدان حوض بحيرة تشاد من أجل منع تحويل الأسلحة إلى الجماعات المسلحة غير التابعة للدول.

ياء - مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

٥٠ - في مواجهة التهديدات المتزايدة التي يشكّلها الإرهاب والتطرف العنيف، فقد عززت منظومة الأمم المتحدة الدعم الذي تقدمه إلى أفريقيا. ويقدم مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب المساعدة من خلال مشاريع ترمي إلى تعزيز نهج استراتيجي لبناء القدرات في مجالات أمن الحدود، وتخفيف آثار ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، والاختطاف طلبا للفدية، وغيرها. ويُقدّم الدعم حاليا أيضا إلى شرق أفريقيا ووسطها وإلى الجنوب الأفريقي لوضع وتنفيذ استراتيجيات إقليمية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

٥١ - وواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تشجيع تصديق وتنفيذ ١٩ صكا قانونيا دوليا بشأن منع الإرهاب ومكافحته. وقدم المكتب أيضا المساعدة التقنية والتدريب للعديد من البلدان المغاربية في مجال تشريعات مكافحة الإرهاب والتعاون الدولي بشأن المسائل الجنائية.

رابعا - التحديات المستمرة والتحديات الناشئة التي تواجه أفريقيا: دور المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية في الحفاظ على السلام

٥٢ - عملا بقرار الجمعية العامة ٣١٥/٧١، فإن هذا الفرع يبرز التحديات المستمرة والتحديات الناشئة التي تواجه أفريقيا. وبما أن الحفاظ على السلام هو من أكثر تلك المسائل إلحاحا، فإن هذا التقرير يركز على دور المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية في تحقيق هذا الهدف. ومنذ تولي الأمين العام مهام منصبه في أوائل عام ٢٠١٧، وهو يشاطر الآخرين رؤيته بشأن الوقاية والحفاظ على السلام، ويعكف بنشاط على الترويج والدعوة لتلك الخطة.

٥٣ - وأكد فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، في تقريره، على ضرورة اتباع نهج شاملة في مقارنة النزاعات، وشدد على أن الحفاظ على السلام ينبغي أن يعامل ليس على أنه نشاط في مرحلة ما بعد النزاع فحسب، ولكن باعتباره نشاطا ذا أولوية يتعين الاضطلاع به خلال جميع مراحل دورة النزاع. وسلط الفريق الضوء أيضا على ضرورة تعزيز الملكية الوطنية الشاملة في الحفاظ على السلام، ودعا إلى إقامة شراكات أقوى مع المنظمات الإقليمية. وقد انعكست تلك النقاط البارزة في قرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ المتعلقين باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، اللذين اعتمدا في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

٥٤ - ويرد، في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، إقرار بالدور الأساسي للترتيبات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين. وبما أن المنظمات الإقليمية تكون أقرب إلى مناطق النزاع، فإن قربها ذاك غالبا ما يجعلها على دراية أكبر بكثير بسياق وديناميات النزاعات في المنطقة. وسيكون للمنظمات الإقليمية حوافز أقوى في تسوية النزاعات لأن تلك النزاعات قد تمتد بسهولة إلى البلدان المجاورة. وفي حين أن القرب الجغرافي يمكن أن يولّد مصالح وطنية قد لا يكون لها تأثير إيجابي على تسوية النزاعات، فإن القرب يفضّل أيضا تكلفة التدخل.

٥٥ - وإضافة إلى ذلك، فقد بات دور المنظمات الإقليمية في الحفاظ على السلم دورا حاسما على نحو متزايد، ولا سيما في مواجهة تهديدات ناشئة عابرة للحدود، من مثل التطرف العنيف، والإرهاب

والجريمة المنظمة عبر الوطنية، في مناطق من بينها حوض بحيرة تشاد والقرن الأفريقي ومنطقة الساحل، وكذلك في العديد من حالات ما بعد انتهاء النزاع التي يعود النزاع فيها مرة أخرى إلى الظهور في البلدان الأفريقية. وعلاوة على ذلك، فلا يزال بعض حالات الطوارئ الهشة والمعقدة يعصف بأفريقيا متحديا جميع الأطر القائمة لإدارة النزاعات.

ألف - الحفاظ على السلام وخلق بيئة مواتية للسلام في أفريقيا: المعايير والسياسات والهيكل

٥٦ - إن الاتحاد الأفريقي، بعد إبرام ميثاقه التأسيسي، اعتمد، في عام ٢٠٠٢، البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي، تلاه إنشاء منظومة السلم والأمن الأفريقية. وكان الهدف من ذلك هو توفير حلول أفريقية للتحديات الأفريقية المتعلقة بمسائل السلم والأمن. وإن الدعامة الرئيسية لمنظومة السلم والأمن الأفريقية هي مجلس السلم والأمن، مدعوما من فريق الحكماء، ونظام الإنذار القاري المبكر، والقوة الاحتياطية الأفريقية، وصندوق السلام. ويحدد البروتوكول آليات مختلفة للحفاظ على السلام، بدءا من منع نشوب النزاعات وإدارتها، وصولا إلى الإنعاش في فترة ما بعد النزاع.

٥٧ - وقد أصبحت الجماعات الاقتصادية الإقليمية الثماني والأليتان الإقليميتان لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها، وهي اللبنة الأساسية للاتحاد الأفريقي، تشكل مقومات أساسية لتحقيق السلم والأمن في أفريقيا. وقد اعتمدت كل الجماعات الاقتصادية الإقليمية الثماني بروتوكولات وموثائق ومعاهدات واستراتيجيات تروم منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وعلى سبيل المثال، فإنه يمكن القول إن البروتوكول المتعلق بآلية منع النزاعات وإدارتها وتسويتها وحفظ السلام والأمن للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي اعتمد في عام ١٩٩٩، والذي يكمله بروتوكول عام ٢٠٠١ الإضافي المتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد، وإطار عام ٢٠٠٨ لمنع النزاعات التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، هو أكثر بروتوكولات الجماعات الاقتصادية الإقليمية شمولا فيما يتعلق بالسلام والأمن. وقد أنشأت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أيضا مؤسسات وبرامج ذات صلة ترمي إلى الحفاظ على السلام.

٥٨ - وسيساعد تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، بوسائل منها تدعيم المساواة والعدالة والحكم الرشيد، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتوفير فرص الحصول على التعليم والخدمات الصحية، وتكافؤ الفرص، وبناء مجتمعات عادلة وشاملة لجميع أفرادها، وتمكين المرأة والشباب بوصفهما عاملين من عوامل السلام، وعدم السماح بتخلف أحد عن الركب. وفي هذا الصدد، فإن الجماعات الاقتصادية الإقليمية تضطلع، بوصفها وكلاء تنفيذ لخطة عام ٢٠٦٣، بأدوار رئيسية في وضع السياسات على المستوى دون الإقليمي، بما في ذلك مواءمة خططها الاستراتيجية مع خطة عام ٢٠٦٣، وتنفيذ برامج من قبيل برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، وإقامة منابر إقليمية للرصد والتقييم.

١ - الحفاظ على السلام

٥٩ - وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠، فإن الحفاظ على السلام يشمل ما يلي: (أ) أنشطة ترمي إلى منع "نشوب النزاعات وتصعيدها واستمرارها وتجديدها"، من مثل الدبلوماسية الوقائية وأنشطة الإنذار المبكر والوساطة، وكذلك الإنعاش والمصالحة عقب انتهاء

النزاع، وذلك بهدف منع تجدد النزاع؛ (ب) أنشطة تسهم في إيجاد بيئة مواتية للسلام والتنمية، وتخلق تلك البيئة، من خلال معالجة أسباب النزاع الجذرية، بما في ذلك إعادة البناء، وبناء القدرات، وبناء المنعة. وتتألف هاتان الفئتان من الأنشطة من أنشطة متشابكة ومتساندة، مما يعكس أهمية اتباع نهج متماسكة ومتكاملة وشاملة. وكذلك فإن تشجيع إقامة مؤسسات قوية وشاملة للجميع يمكن أن يحول دون اندلاع نزاعات في بلد يمر بمرحلة ما بعد انتهاء النزاع، أو في بلد لم يشهد نزاعاً في السابق ولكن يوجد فيه احتمال للنزاع.

١' الدبلوماسية الوقائية والوساطة والإنذار المبكر

٦٠ - إن منع نشوب النزاعات مهم جداً في الحفاظ على السلام. وقد وضع الاتحاد الأفريقي منع نشوب النزاعات على سلم أولوياته الاستراتيجية الرئيسية، حيث إن ذلك يكون أنجع، ويؤدي إلى تجنب المعاناة البشرية، وتكون كلفته من الناحيتين البشرية والمالية أقل بكثير من كلفة تسوية النزاعات. وإن منظومة السلم والأمن الأفريقية وفريق الحكماء ونظام الإنذار المبكر على نطاق القارة، هي كلها آليات رئيسية لمنع النزاعات. ويتألف الفريق من خمس شخصيات بارزة تقدم الدعم لمجلس السلم والأمن ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن الدبلوماسية الوقائية. وبما أن العديد من الجماعات الاقتصادية الإقليمية قد أقام أيضاً هيكل شبيهة بفريق الحكماء، فقد أنشأ الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، في عام ٢٠١٣، شبكة حكماء عموم أفريقيا، لتعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة المشاركة في الدبلوماسية الوقائية والوساطة.

٦١ - وقد أسهمت الجهود الوقائية في نزع فتيل التوترات في كثير من الحالات في أفريقيا. وفيما يتعلق بالنزاعات المتصلة بالانتخابات، فقد دفع كل من الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية قدماً بآليات للوقاية، بما في ذلك إيفاد بعثات سياسية سابقة للانتخابات وبعثات لمراقبة الانتخابات ورصدها، على سبيل المثال، في إنجاح مشاركة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في الانتخابات الرئاسية السلمية في غانا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وفي الوقت نفسه، فإن فريق الحكماء التابع للاتحاد الأفريقي غالباً ما يواجه صعوبات في تنسيق مختلف عمليات الدبلوماسية الوقائية، حيث أن العديد من المبادرات المنفصلة، والمتداخلة غالباً، لمختلف الأفرقة والممثلين والمبعوثين، تطرحها الجماعات الإقليمية الاقتصادية، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، في محاولة لمعالجة نفس حالات النزاع.

٦٢ - ووضع الاتحاد الأفريقي نظام الإنذار القاري المبكر، وهو نظام يقوم بجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالسلام والأمن من أجل إسداء المشورة إلى مجلس السلم والأمن عن طريق رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. وقد أنشأ العديد من الجماعات الاقتصادية الإقليمية أيضاً نظاماً دون إقليمية للإنذار المبكر. غير أنه لا يزال يوجد مجال لتعزيز التنسيق بين النظم القارية والنظم دون الإقليمية، وكذلك فيما بين النظم دون الإقليمية. ويُدْمَج عدد قليل من الإنذارات المبكرة بانتظام في آليات صنع القرار على نحو يؤدي باستمرار إلى استجابات مبكرة. ومن الضروري إنشاء قنوات اتصال واضحة بشأن تقارير الإنذار المبكر إلى هيئات صنع القرار، بما فيها مجلس السلم والأمن، على النحو المبين في خارطة الطريق الرئيسية للخطوات العملية لإسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠ للاتحاد الأفريقي.

٢' التعمير بعد انتهاء النزاع

٦٣ - يُعتبر التعمير وبناء السلام بعد انتهاء النزاع عنصريين حاسمين في الحفاظ على السلام ومنع عودة النزاع مجدداً في البلدان. فبعض أنشطة التعمير بعد انتهاء النزاع، من قبيل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، إنما تصمم مباشرة لإدامة السلام، في حين أن الجهود الأخرى، من قبيل بناء المؤسسات والمصالحة في فترة ما بعد النزاع، تؤدي إلى تهيئة بيئة مواتية للسلام والتنمية. ويحتاج التعمير في مرحلة ما بعد النزاع أيضاً إلى معالجة مسألة فرص كسب العيش في مختلف القطاعات لضمان استمرارية الحفاظ على السلام.

٦٤ - وفي إطار الاتحاد الأفريقي، فإن إطار التعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع ومبادرة التضامن الأفريقي المنبثقة عنه، والتي بدئاً بتنفيذها لتعبئة الموارد من أجل إطار التعمير والتنمية، يوفران إطاراً لتصميم أنشطة التعمير بعد انتهاء النزاع. ويتوخى الاتحاد الأفريقي اعتماد سياسات إقليمية متعلقة بالتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع في كل جماعة من الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وفي حين يقوم الاتحاد الأفريقي بتنفيذ مختلف مبادرات التعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع في بلدان خارجة من نزاعات، من قبيل جمهورية أفريقيا الوسطى وليبريا وغينيا - بيساو، فإن مثل هذه البرامج، بما في ذلك مبادرة التضامن الأفريقي، تواجه تحديات مستمرة وخطيرة في تعبئة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مشاريع الإنعاش بفعالية.

٦٥ - وعلى الصعيد دون الإقليمي، فقد نفذت بعض الجماعات الاقتصادية الإقليمية بنجاح برامج للتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع، من قبيل برنامج التدريب الذي تضطلع به الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في مجال إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان، وبرنامج التجارة من أجل السلام التابع للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في منطقة البحيرات الكبرى. ولا يزال يتعين على العديد من الجماعات الاقتصادية الإقليمية وضع أطرها الخاصة بالتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع وتعزيز قدراتها في مجال التنفيذ. وقد لوحظت تحديات إضافية في خارطة طريق منظومة السلم والأمن الأفريقية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، من قبيل عدم وجود تعريف واضح لمسؤوليات الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، فضلاً عن عدم وجود تبادل منتظم للآراء فيما بين تلك الجماعات.

٢ - تهيئة بيئة مواتية للسلام

٦٦ - لا بد لمنع النزاعات، حتى يكون فعالاً، من أن يعالج الأسباب الجذرية للنزاع عن طريق تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، والحكم الرشيد، ومراعاة حقوق الإنسان. وقد عالج الاتحاد الأفريقي الأسباب البنوية للنزاعات في العديد من الصكوك الرئيسية. وفيما يخص الحكم الرشيد وحقوق الإنسان، فقد أنشأ الاتحاد هيكل الحوكمة في أفريقيا، الذي يضم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وتضطلع خطة عام ٢٠٦٣ والذراع التنفيذية لها، وهي وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بدور محوري في معالجة قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الزراعة، والبنية التحتية، والطاقة والكهرباء، وتغير المناخ.

٦٧ - ووضع الاتحاد الأفريقي أيضاً الإطار الهيكلي القاري لمنع النزاعات، الذي أقره مجلس السلم والأمن في عام ٢٠١٥، من أجل تعزيز أنشطته الوقائية الطويلة الأجل. ووصف الإطار ووضع التقييم

القطري لأوجه الضعف البنيوية، وهو عملية طوعية. وستكمل هذه الأدوات الجديدة الآليات القائمة، بما في ذلك الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، من أجل الحد من هشاشة وضع الدول الأعضاء إزاء النزاعات. ومن المهم أيضا التأكيد على الحاجة إلى اتباع نهج مراعي لظروف النزاع، يتركز على تحليل النزاعات، لدى التعامل مع بيئة هشة أو بيئة ما بعد النزاع، على أساس مبدأ "عدم الإضرار".

٦٨ - وعلى المستوى دون الإقليمي، تسعى الجماعات الاقتصادية الإقليمية، بوصفها الركائز الأساسية لهيكل الحوكمة في أفريقيا، إلى تعزيز الحكم الرشيد ومراعاة حقوق الإنسان. وتشمل مبادرات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، الرامية إلى تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد، اعتماد مبادئ وتوجيهات ناظمة لجان انتخابات الديمقراطية في عام ٢٠٠٤. ومنذ عام ٢٠٠٨، وضعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إطارا لمنع النزاعات من أجل تعزيز منع نشوب النزاعات وتوطيد الأمن البشري، بما في ذلك الإطار الهيكلي لمنع نشوب النزاعات. غير أنه لوحظ، في استعراض أجري مؤخرا لإطار منع النزاعات التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أن دعم شركاء التنمية قد ركز تركيزا شديدا على الأنشطة التنفيذية لمنع نشوب النزاعات، من قبيل الإنذار المبكر، في حين أن الأنشطة الهيكلية لمنع النزاعات، من قبيل تمكين الشباب وحوكمة الموارد الطبيعية، لم تتلق سوى دعم ضئيل نسبيا، أو لم تتلق أي دعم على الإطلاق.

٦٩ - وتؤدي الجماعات الاقتصادية الإقليمية دورا حيويا في تعزيز التنمية المستدامة الشاملة للجميع. وبما أن تلك الجماعات أنشئت أصلا لتيسير التكامل الاقتصادي دون الإقليمي، فقد وضعت صكوكا مختلفة لهذا الغرض، وهي تؤدي دورا محوريا في تعزيز تحرير التجارة، من خلال إنشاء المنطقة القارية للتجارة الحرة. وعلى المدى الطويل، فمن المتوقع أن تؤدي المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة من تحرير التجارة إلى آثار إيجابية على العمالة، من بينها تحسين عمالة الشباب. ولذلك، فهذا يساهم أيضا في تحقيق التنمية المستدامة وهيئة بيئة مواتية للسلام والاستقرار.

٧٠ - وقد قطع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية أشواطا كبيرة في تحديد القواعد ووضع السياسات من أجل تهيئة بيئة مواتية للسلام. غير أن إدراج تلك السياسات والأطر ضمن التشريعات الداخلية وتنفيذها على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي لم يُنفَّذا بالسرعة الكافية لمعالجة أسباب النزاع الجذرية على نحو فعال، بسبب ضعف الإرادة السياسية، وعدم كفاية الرصد، والقيود المالية والتقنية.

باء - الشراكات مع المنظمات دون الإقليمية والمنظمات الإقليمية في مجال الحفاظ على

السلام في أفريقيا

١ - التعاون السياسي

٧١ - إن التعاون السياسي بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة قد مكّن من تسوية الأزمات السياسية بنجاح عقب الانتخابات الرئاسية، على غرار ما حدث في غينيا، في عام ٢٠١٥؛ أو في غامبيا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وفي تينك المناسبتين، ثبت أن ردود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة هي ردود سريعة وحازمة. وقد أبدى المجتمع الدولي وحدة الصف، بوسائل منها البلاغات المشتركة. وفي بوروندي، في عام ٢٠١٥، عندما أعرب الرئيس عن عزمه على الترشح لفترة ولاية ثالثة، ازدادت الصعوبة في الدفع قدما بالسلام لعدم وجود توافق سياسي في الآراء بين الدول الأعضاء في جماعة شرق أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والأمم

المتحدة. وفي نهاية المطاف، فقد أدى انعدام التوافق في الآراء إلى زعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي مدة طويلة في البلد.

٧٢ - ولا يزال التنسيق بين المنظورات وتكاملها والتصدي للنزاعات فيما بين المؤسسات دون الإقليمية والإقليمية والدولية أمرا بعيد المنال. وبخصوص التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فإن الاجتماعات الاستشارية السنوية بين أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تتسم بأهمية حاسمة لأنها تساعد الهيئتين على التوصل إلى رؤية مشتركة بشأن النزاعات والتحديات في أفريقيا قبل اتخاذ قرارات رئيسية. وفي هذا الصدد، فإن دور الدول الأفريقية الثلاث غير الدائمة العضوية في مجلس الأمن يتزايد في التعريف برؤية أفريقيا ومنظوراتها ومواقفها المشتركة في اجتماعات المجلس. ويمكن أيضا تعزيز مشاورات مماثلة بين لجنة بناء السلام ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي من أجل تتين التعاون السياسي، إلى جانب توطيد التنسيق بين صندوق بناء السلام وبين إطار التعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع التابع للاتحاد الأفريقي. وفي ذلك الصدد، فإن الاجتماع الذي عقد في أديس أبابا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ بين أعضاء لجنة بناء السلام ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لمناقشة سبل تعزيز التعاون يمثل خطوة هامة في ذلك الاتجاه.

٧٣ - وتشمل ضرورة تعزيز التعاون السياسي العلاقات البينية داخل القارة بين الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وكذلك فيما بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وعلى سبيل المثال، فإن العلاقة بين الاتحاد الأفريقي وتلك الجماعات ليست محددة تماما في البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وكما هو مبين في خريطة طريق منظومة السلم والأمن الأفريقية، فإن حاجة تقوية إلى مواصلة تعزيز الحوار بين مجلس السلم والأمن وبين الهيئات المماثلة التابعة للجماعات الاقتصادية الإقليمية. وعلى الصعيد دون الإقليمي، ولئن كان التداخل في مجالات المسؤولية بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية يؤدي أحيانا إلى توترات سياسية داخل المؤسسات المعنية، فتوجد أمثلة جيدة على التعاون، من قبيل التعاون بين الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، في جهودهما الرامية إلى الحفاظ على السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٧٤ - وأخيرا، فقد طُرحت بعض مبادرات السلام والأمن الإقليمية الجديدة للتصدي للتهديدات الإقليمية الناشئة، بما في ذلك القوة المشتركة المتعددة الجنسيات التي تقاوم جماعة بوكو حرام، والقوة الإقليمية للقضاء على جيش الرب للمقاومة، والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لدول الساحل لمكافحة التطرف العنيف والإرهاب في منطقة الساحل.

٢ - التعاون المؤسسي

٧٥ - يُعدُّ التعاون المؤسسي والتقني بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، بما في ذلك عن طريق مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، أمرا حيويا من أجل التصدي للتحديات المرتبطة بالسلام والأمن. ويقدم المكتب المشورة الاستراتيجية والتشغيلية والتقنية في أوانها وبشكل متنسق ومنسق في جهود منع نشوب النزاعات والوساطة، وفي تخطيط وإدارة عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام. وللمضي قدما، يُشكّل تنفيذ الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن خطوة هامة نحو مواصلة تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين

المنظمتين. ويوفر هذا الإطار التوجيه لاتخاذ القرارات بشكل منسّق ووضع استراتيجيات مشتركة والعمل على منع نشوب النزاعات والتصدي لها ومعالجة أسبابها الجذرية.

٧٦ - وعلى الصعيد دون الإقليمي، ما برحت الأمم المتحدة تطوّر تعاونها المؤسسي باطراد مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال السلام والأمن. ولقد عزّز مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا شراكتها مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في سياق إطار التعاون بينهما وخطتهما للعمل في عام ٢٠١٧. ويقوم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حاليا بإعداد برنامج مشترك لإصلاح القطاع الأمني ودعم الحوكمة من أجل تعزيز القدرات في مجال التنفيذ وتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء. ولقد دأبت إدارة الشؤون السياسية في الأمانة العامة على توطيد شراكتها مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على أساس إطار للتعاون، ومع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من خلال إنشاء مكتب اتصال في أمانة الجماعة الإنمائية. وبالمثل، تُقدّم وكالات منظومة الأمم المتحدة أيضا الدعم إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية، بما في ذلك الدعم الذي تُقدّمه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن إيجاد حلول للاجئين الصوماليين على الصعيد الإقليمي والمساعدة التي توفّرها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لتعزيز قدرات آلية الإنذار المبكر بالنزاعات والاستجابة لها التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وعلى الصعيد العالمي، يتيح مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا منبرا للمجتمعات المحلية من أجل الدعوة على الصعيد العالمي، وذلك من خلال تنظيم الإحاطات الإعلامية السنوية التي تقدّمها الجماعات الاقتصادية الإقليمية إلى الدول الأعضاء.

٧٧ - ولا يمكن تحقيق الحفاظ على السلام عن طريق التعاون المؤسسي في قطاع السلام والأمن وحده. ولذلك، من الأهمية الحيوية بمكان أن يُعزّز التعاون المؤسسي الشامل والمتكامل والمتسق والمنسّق بشأن طائفة واسعة من المسائل. وتوفّر الشراكة بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية التي تركز على خطة عام ٢٠٣٠ الآلية الشاملة للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من خلال آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا، بما يمكن منظومة الأمم المتحدة من تحسين تنفيذ برامج تقديم الدعم الشامل إلى الاتحاد الأفريقي، وإلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية، بواسطة آليات التنسيق دون الإقليمية.

٣ - التعاون المالي

٧٨ - اضطلعت المنظمات الإقليمية الأفريقية بدور بالغ الأهمية في التصدي للأخطار الناشئة التي تهدد السلام والأمن، على الرغم من أنها ما برحت تواجه ثغرات في القدرات، بما في ذلك قلة الموظفين وأوجه النقص في المعدات، وعدم كفاية الخدمات اللوجستية، وبالأخص القيود المالية. وعلى النحو المبين في خريطة طريق منظومة السلم والأمن الأفريقية، على الرغم من القرارات العديدة التي اتخذت لدى إنشاء مجلس السلم والأمن، ما زال كل من الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية يواجه تحديات في تولي زمام الشؤون المالية للمنظومة ويعتمد بشدة على الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي من خلال مرفق السلام الأفريقي.

٧٩ - وسعيا للتغلب على تلك التحديات، قرّر الاتحاد الأفريقي تفعيل صندوق السلام من خلال فرض ضريبة نسبتها ٠,٢ في المائة على الواردات التي تستوفي الشروط إلى القارة الأفريقية. وستوفّر هذه

الضريبة لصندوق السلام ما مجموعه ٤٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٢٠. وإذا تحقّق ذلك، فإنه سيّيح للاتحاد الأفريقي الوفاء بالتزامه بتمويل نسبة ٢٥ في المائة من تكاليف عمليات دعم السلام التابعة له.

٨٠ - ولقد جرى توفير الدعم المالي المباشر من صندوق بناء السلام إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي لدعم مراقبي حقوق الإنسان التابعين للاتحاد الأفريقي في بوروندي في أيار/مايو ٢٠١٦، وهي خطوة رائدة إلى الأمام في مجال التعاون القانوني والمالي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل منع نشوب النزاعات والتعافي منها. ولقد انتهى هذا التمويل التحفيزي في شباط/فبراير ٢٠١٧ عقب القرار الذي اتخذته الاتحاد الأوروبي بدعم المراقبين التابعين للاتحاد الأفريقي في بوروندي.

٨١ - ويثبت المثال السالف الذكر أن المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، يمكن أن يوفر الدعم المالي المعزّز لتكملة الجهود التي تبذلها أفريقيا في الحفاظ على السلام. وفيما يتعلق بعمليات السلام، أعرب مجلس الأمن، في قراره ٢٣٢٠ (٢٠١٦)، عن استعداده للنظر في الخيارات المتاحة رداً على اقتراح الاتحاد الأفريقي تمويل نسبة ٢٥ في المائة من تكاليف هذه العمليات بحلول عام ٢٠٢٠. ويمثل ذلك تقدماً ملحوظاً في الدفع قدماً بالمناقشات الدائرة منذ وقت طويل بين المنظمتين بشأن دعم العمليات. ولقد قدّم الأمين العام المعلومات المستكملة والمقترحات التي طلبها المجلس في أيار/مايو ٢٠١٧ (انظر S/2017/454) وقدّمها رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في حزيران/يونيه ٢٠١٧.

خامسا - استنتاجات وتوصيات

٨٢ - أصبح دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية في الحفاظ على السلام أكثر أهمية من أي وقت مضى بالنظر إلى تطور المشهد الأمني والديناميات الإقليمية للنزاع في أفريقيا. ويتطلب الحفاظ على السلام تدخلات متسقة وشاملة ومتكاملة من جانب الدول الأعضاء الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والشركاء الدوليين. ودرءاً لاندلاع نزاعات مسلحة، يتسم منع نشوب النزاعات والتخفيف من حدة المخاطر من خلال الإنذار المبكر بأهمية حاسمة في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، ولا سيما في البلدان الهشة وحالات ما بعد انتهاء النزاعات.

٨٣ - ويؤدي كل من الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية، بوصفها أول المستجيبين، دوراً استباقياً وأساسياً على نحو متزايد في التصدي للأخطار التي تحدّد السلام والأمن من خلال التنفيذ المطرد لمنظومة السلم والأمن الأفريقية. ويتعين على المجتمع الدولي مواصلة تعزيز التعاون مع تلك الجهات الفاعلة من خلال زيادة الدعم السياسي والمؤسسي والمالي. وسيستلزم ذلك رؤية جريئة ومبادرات لاستكشاف حلول مبتكرة وتوفير توقعات أفضل للاحتياجات في القارة.

البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية

٨٤ - يتطلّب الحفاظ على السلام تعزيز توالي زمام المبادرة والقيادة بما يشمل الجميع على الصعيد الوطني. وسوف يستلزم ذلك أن تعزّز البلدان الأفريقية قدرات الهياكل الأساسية المحلية الموجودة مسبقاً من أجل السلام، ووضع سياسات وطنية من أجل إرساء الأسس اللازمة للحفاظ على السلام. كما يتطلب المشاركة الكاملة من الشركاء وجميع قطاعات المجتمع، ولا سيما النساء والشباب، وكذلك الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية، في عمليات السلام والعمليات السياسية والجهود الحكومية الرامية إلى الحفاظ على السلام.

٨٥ - ولمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، تُشجّع البلدان الأفريقية على المبادرة إلى المشاركة في الآليات القائمة مثل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وتقييم أوجه الضعف الهيكلي للبلدان التي يجريها الاتحاد الأفريقي. ومن الأهمية بمكان أيضا إدماج المعايير والسياسات الدولية والإقليمية على الصعيد المحلي، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، وتعزيز فعالية تنفيذها. ومن الضروري بالمثل، للدفع قدما بتنفيذ كلتا الخطتين، مواصلة تعزيز الروابط المؤسسية على مستوى القارة بين منظومة السلم والأمن الأفريقية وهيكل الحكومة في أفريقيا والهيكل الإنمائي للاتحاد الأفريقي، مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وغيرها من المبادرات الإقليمية.

٨٦ - ويعتبر تعزيز الروابط بين آليات الإنذار المبكر والاستجابات المبكرة أمرا أساسيا لمنع نشوب النزاعات. وينصُّ القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي على حق الاتحاد في التدخل في دولة عضو، بل وضد إرادة الحكومة المعنية، في حالة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وفي مسعى لتعزيز نظم الإنذار المبكر، تُشجّع البلدان الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية على مواصلة إقامة شراكات مع الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، بما فيها الجمعيات الشبابية والنسائية، إلى جانب المنظمات الدينية والزعماء التقليديين والدينيين. وكثيرا ما تمتلك الجهات الفاعلة الرئيسية على مستوى القاعدة الشعبية المعلومات المباشرة بشأن كيفية معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وتحقيق السلام والأمن.

٨٧ - ويهدف إيجاد فهم مشترك بشأن الحفاظ على السلام في البلد المعني، بوسع الجماعات الاقتصادية الإقليمية أن تكون بمثابة همزة وصل بين المبادرات الوطنية ودون الإقليمية على نحو يتسق مع الدعم القاري والدولي الأوسع نطاقا.

٨٨ - وسعيا للتصدي بفعالية للتهديدات العابرة للحدود، بما في ذلك التطرف العنيف والإرهاب، ينبغي أن تواصل الجماعات الاقتصادية الإقليمية تطوير التعاون السياسي والمؤسسي فيما بينها. وتحقيقا لهذه الغاية، شجع مجلس الأمن في قراره ٢٣٤٩ (٢٠١٧) تعزيز التعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة حوض بحيرة تشاد من خلال وضع استراتيجية شاملة لمعالجة الأسباب الجذرية لظهور جماعة بوكو حرام. ويمكن تكرار التعاون بين اللجان الاقتصادية الإقليمية في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات في منطقة الساحل والمناطق الأخرى.

المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة

٨٩ - ينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، أن يعزّز دعمه للمنظمات الإقليمية الأفريقية فيما يتعلق بنظم الإنذار المبكر، ومنع نشوب النزاعات، بما في ذلك الوساطة والإنعاش بعد انتهاء النزاعات، وبناء القدرات، والقدرة على الصمود، وغيرها من المسائل ذات الصلة. وينبغي تقديم الدعم التقني، مثل تكنولوجيا تبادل المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز نظم الإنذار المبكر على جميع المستويات في القارة. وغالبا ما يغفل المجتمع الدولي دعم أنشطة منع نشوب النزاعات، بما في ذلك في حالات الأزمات الإنسانية.

٩٠ - ويتعين أن تقدّم الأمم المتحدة المزيد من الدعم المتسق والشامل والمتكامل والمنسّق إلى المنظمات الإقليمية الأفريقية، لا سيما من خلال تنفيذ الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية. وفي هذا الصدد، تُشجّع جميع الكيانات التابعة للأمم المتحدة على تعزيز الشراكات والتعاون على كافة الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية من خلال الآليات

القائمة. وينبغي أيضا أن يدمج الشركاء في التنمية الذين يتدخلون في سياقات هشة أو في سياقات ما بعد انتهاء النزاع النهج المراعية لظروف النزاع، على أساس مبدأ "عدم الإضرار" في برامجهم واستراتيجياتهم.

٩١ - وبما أن حالات النزاع تشتد تعقيدا وتستعصي على الحل، لا بد من تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل تعزيز جهودها الوقائية. ولا بد كذلك من تعزيز دور الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما يشمل الممثلين الخاصين والمبعوثين الخاصين للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يعتبر التعاون بين تلك الجهات الفاعلة أمرا حاسما للتوصل إلى توافق الآراء السياسي.

٩٢ - وعلى الرغم من التطور الإيجابي للاتحاد الأفريقي وتعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك ما يتعلق بالتمويل، فضلا عن الجهود المحمودة التي بذلها الاتحاد الأفريقي لتعبئة موارد إضافية من البلدان الأفريقية، ما زال تفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية يعتمد بشدة على دعم المجتمع الدولي.

٩٣ - وستواصل الأمم المتحدة العمل من أجل التوصل إلى رؤية مشتركة لتحقيق الحفاظ على السلام في أفريقيا وبناء مستقبل أفضل لشعبها. ومن الواضح أن هذه الرؤية تحتاج إلى بلورة الأهداف والأدوار التي يمكن للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أدائها بطريقة قوامها التآزر. وسعيا لمساعدة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية في جهودها الرامية إلى تعزيز الاستقلالية المالية لمنظومة السلم والأمن الأفريقية، يُشجّع كل من الأمم المتحدة والشركاء الآخرين على تطوير أطر مبتكرة لحشد التمويل من أجل الالتزامات المالية الطويلة الأجل والمستمرة. وسيطلب تعزيز قدرة البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية في مجال تعبئة الموارد المحلية الحصول على الدعم من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية.